بيان الإيرجو

يأمل بيان الإيرجو في تثقيف وتقديم رؤية لما يمكن أن تحققه تكنولجية البلوكتشين. لدينا الأمل في بناء مجتمع من خلال التعاون الأفقي (اللاهرمي حيث لا يوجد رئيس ولا مرؤوس) من خلال الإنتاج في ظل تقسيم العمل والتجارة والتبادل والتضامن والمساعدة المتبادلة

نؤمن بإمكانية تحقيق ذلك مع الحفاظ على المبادئ الأساسية التي تنفع رفاهية جميع البشر. يجب الحفاظ على المبادئ الأساسية لقيم وحقوق الإنسان مع تطور قدراتنا التكنولوجية. يجب أن تساعد الأدوات والعدة المكتسبة الحديثة على إثراء القيمة الإنسانية بدلاً من استخدام هذه التكنولجيا لإخضاع سائر البشرية في أنظمة تحكم ومراقبة

نسمع هذه الأيام الكثير من الأخبار المرتبطة بتقنية البلوكتشين بأن البنك الفلاني أو الشركة الفلانية سوف يستخدمان تقنية البلوكتشين من أجل تقليل التكاليف

تعتبر البنوك المصرفية الكبيرة أن كلمة البلوكتشين هي عبارة طنانة أخرى تضاف إلى كم الأدوات الأخرى التي تستعملها لاستخراج القيمة من كل مكان وبشكل أكثر كفاءة بالإضافة إلى التوفير في خفض عدد الوظائف مما يُأتي بالنفع والفائدة للبنوك الكبيرة على حساب الأفراد

كنت شاهداً في السنوات الأولى عبر المنتديات الأنلاين على التالي: يجب أن تكون العملات المشفرة أدوات لإثراء الناس العادية والمشاريع الصغيرة التي تكافح من أجل كسب لقمة العيش، وليس مؤسسات رؤوس الأموال الكبيرة الغير مشخصنة

ذلك كان إلهامي وذلك كان حلمي لبدأ الإيرجو

حسب نظرة الجماعة الأصلية بطولها وعرضها فإن رؤيتها هي أنه يجب على أدوات العملات المشفرة بأن تسمح للناس بالقيام بأي نشاط اقتصادي مهما كان حجم التعامل التجاري، أو الموقع الجغرافي، أو سعر الفائدةالتي يحددها اللاعبون الكبار

يجب أن تسمح أدوات العملات المشفرة بإبرام العقود سواء الرقمية منها أو ذاتية التنفيذ أو العقود الذكية بغض النظر عن الإختلافات في السلطات القضائية أو التقاليد أو الممارسات التجارية المتبعة إلخ ... وآمل بأن يلعب إيرجو دوراً هنا وأن يكون مفيداً

الآلاف من التعاونيات الصغيرة و رجال الأعمال الأفراد هم أكثر عرضة لخطر عدم القدرة على القيام بنمو الثروة الصحي والمستدام حول العالم بالمقارنة مع بضع شركات متعددة الجنسيات حيث يخفون أرباحهم الهائلة في الملاذات المالية والبنكية الأفشور كما في جزر الكاريبي مثلاً أو في بنوك سويسرا

دعونا نأخذ بعين الإعتبار الإستخدام والإندماج والتكامل مع الجماعات، والاتحادات التعاونية، والمؤسسات الغير ربحية، والصناديق الخيرية

دعونا نحاول إنشاء تمويل مادي على مستوى القاعدة

وبالفعل بأنه يمكن بناء العديد من الأشياء الأخرى، ولكن هذا الهدف يجب أن لا ينسى. العقود الذكية سوف تساعد على خلق قيمة وسوف تحمي الناس العادية

أصول البتكوين

احتوت أول رسالة في بلوك البتكوين (والمسماة بلوك البداية أو الأصل) على النص التالي: ذا تايمز (اسم الصحيفة) الثالث من يناير 2009: **المستشار على وشك الإنقاذ الثاني للبنوك**

اختار مبتكر البتكوين ومخترع أول بلوكتشين إخفاء هويته من خلال اسم مستعار اعتدنا عليه جميعاً، ألا وهو ساتوشي ناكاموتو

حدد هذا البلوك زمن ظهور البتكوين وبداية عصر ابتكار تكنولوجي ومالي وببساطة كان هذا المحفز لثورة كاملة

إن اللامركزية أو كما تسمى بالإنجليزية (ديسينترالايزيشن) هي سياسة، والتي بدورها تولد فكرة أن التكنولجيا باستطاعتها بأن تحل محل القوى المتسلطة المحتكرة على كل شيء حالياً. من الممكن وضع أنظمة جديدة تستطيع ان تحوّل القيمة عالمياً بدون الحاجة إلى وسطاء أو رقابة من البنوك أو الحكومات

يمكن للناس اختيار العملة التي يريدون وتحديد مع من أو كيف أو متى يريدون تبادل القيمة مع بعضهم البعض

تشكلت صناعة كاملة قائمة على فكرة التجارة من دون وسطاء أي (بالانجليزية بير تو بير أو بي تو بي) أي لا يوجد طرف ثالث كالبنك والذي سيستحوذ على نسبة أرباح فقط من أجل أن يقوم بالنشاط الاقتصادي. يمكن للقنوات المفتوحة بلا حدود

والآمنة أن تثبت آليات تعدّل من مستوى اللعب الإقتصادي بين اللاعبين الكبار والناس البسيطة وأن توفر أدوات للإزدهار للسكان العاديين على وجه الأرض

عقلية سوق الكريبتو حالياً (العملات المشفرة)

لقد تغيرت عقلية أسواق العملات المشفرة بشكل كبير بعد الجنون الذي أصابها خلال فترة الطرح الأولي للعملات في عام 2017 فيبدو بأن فضاء الكريبتو (العملات المشفرة) ككل أصبح يحتفي بعملية الإنقاذ (أو ما تعرف بالانجليزية بالبيل آوتز)، وعمليات الطبع، والتحفيز

صحيح كانت هناك مكاسب هائلة في السيولة في الأسعار وكان هناك ضجيج وتسويق (ماركتنج) أكبر من مروجي تلك المشاريع ولكن وعلى الرغم من ذلك يبدو أن أهداف السايبر بانكز أصبحت مع مرور الوقت تتضائل (بالعربية أقرب تصور لتلك الجملة هي الجماعة التي لا تعترف بالسلطة القائمة وبالتالي السايبربانكز تعني اللاسلطويين في عالم السايبر أي الكمبيوتر)

هذه قضية يجب معالجتها، إذا تم تطبيق العملات المشفرة كأداة فعالة للإنسان العادي، فيجب أولاً تبنيها واعتمادها كأدوات ناجعة. في الوقت الحالي تبدو عقلية السوق كالتالي: كيف يا ترى نستطيع أن نستدرج مستخدمين جدد من خلال التسويق المكثف، وبعد ذلك التسبب بما يسمى ارتفاع جنوني لسعر العملة المشفرة من خلال شراء المستخدمين الجدد لهذه العملة وبعد ذلك بيعها ونصب استثمارات هؤلاء المستخدمين الجدد (تسمى بالانجليزية بامب آند دامب)

إن وضع السوق حالياً يدعو إلى الحزن. نحتاج أن نعود إلى جذور ثورة الكريبتو (العملات المشفرة)، حيث الأدوات اللامركزية والتي هي خاصة وآمنة هي التي

ستدفع بعجلة تطوير أنظمة في العالم الحقيقي المعاش والملموس كل يوم وفي جميع مناحي الحياة. الوضع المثالي سيكون عندما تساعد الأدوات الناس على خلق القيمة

لماذا هذا مهم؟

لم يتحسن الاقتصاد العالمي منذ عمليات الإنقاذ الأصلية. أتفهم بأن عملية السرد المركزية حول الخصوصية والأمن تتسبب بجدل عاطفي يصل حد التطرف أحياناً، ولكن، في الحقيقة أن الأناس العاديين هم الذين يكتوون بالنار عندما تنهار الإقتصادات

لنفكر بالموضوع للحظة

إن الشركات متعددة الجنسيات (المالتي ناشيونالز) لديها منفذ إلى الأسواق الدولية وإلى القروض الدولية أيضاً. بالنسبة لتلك الشركات فإن لديها العديد من الأدوات للتكيف والتغلب على الصعوبات الإقتصادية

أما بالنسبة إلى المؤسسات الإجرامية، فهي غالباً ما تستفيد من الأزمات الإقتصادية، وتؤدي الأوقات الصعبة إلى التداوي الذاتي. إن المنظمات الإجرامية الأكبر حجماً هي في الأساس شركات استيراد وتصدير ولديهم أيضاً مدخل ومنفذ إلى العملات الصعبة، وغالباً ما يديرون عمليات تصريف العملة الصعبة في السوق السوداء، مما يزيد من أرباحهم عن طريق هذا المنفذ الدولي للعملة الصعبة

أما بالنسبة للمنظمات الإرهابية فهي تستفيد أيضاً خلال الأزمات والصعوبات الإقتصادية. فلا شيء يحفز الشخص إلى العنف مثل الغضب المبرر بالنسبة له من

إحساسه باليأس و بأنه محاصر. تزدهر التنظيمات الإرهابية في مناطق الفوضى وتتغذى على الإضطرابات، فالفوضى والاضطرابات هي أفضل وسيلة وحيدة للتوظيف

غالباً ما يمتلك الأثرياء في عالمنا حسابات مصرفية دولية ما وراء البحار. وغالباً ما يكون عندهم أدوات وأوراق تعطيهم مرونة لسبر أغوار الصعوبات من خلال الولوج إلى عالم الأسواق، والوسائل القانونية مثل الملاذات الضريبية والثغرات والموازنات القضائية

هناك العديد من الأمثلة على الإقتصادات التي تعاني من ضائقة شديدة، ومثال على ذلك هي تركيا حيث حظرت البنوك المركزية التركية مؤخراً التداول بالعملات المشفرة كشكل من أشكال الدفع، وبالتالي قطعت الطريق إلى الوصول إلى أداة محتملة لديها القدرة على أن تفيد المواطن العادي

في عام 2010 بلغ سعر صرف الليرة مقابل الدولار 1.14 ليرة، بينما سعر الصرف الحالي هو 18.60 وهذا يمثل انخفاضاً هائلاً في القوة الشرائية

تخيل أنك تركي. ربما قضيت وقتاً طويلاً في المتاجرة لكسب المال والإدخار. في فترة تزيد قليلاً عن عقد من الزمان فأنك خسرت أكثر من 90 في المئة من قيمتك النقدية

الشيء المحزن هو أن تكنولجيا البلوكتشين كانت موجودة ويمكن الوصول إليها في تركيا، ولكن وبالرغم من ذلك أساءت جهات الحجز القضائي استخدام منصبها

من المهم جداً جعل الأنظمة المالية لا تفاعلية (نان إنترأكتيف) وغير حضانية (بمعنى أنه لا توجد سلطة قضائية مالية لديها السلطة والقدرة على التحكم بالمال والأعمال) وبالتالي القضاء على احتمالية سوء استخدام المنصب من الفاعلين والمؤثرين من المسؤولين وبالتالي حماية الناس العادية. لقد كان ذلك فشلاً في

التكنولوجيا ويجب أن يكون بمثابة تحذير من مخاطر تطبيق تكنولوجيا البلوكتشين بطريقة مركزية

لتكن هذه عبرة نعتبر ونرى من خلالها أنه في تركيا تم استخدام البلوكتشين بطريقة مركزية، دعونا نرى ضرورة أن الناس العادية تحتاج حقاً إلى أدوات لامركزية (ديسنترالايزد) أين يمكنهم الوثوق بها

كما هو الحال في معظم السلطات القضائية على وجه الأرض، فإن المواطن العادي في كل بلد لا يمتلك أي قرار على السلطة النقدية في بلده. يفتقر المواطن العادي إلى الأدوات التي تمتلكها الشركات والمنظمات الإجرامية والمنظمات الإرهابية

والأثرياء والتي تساعدهم على حماية أنفسهم والإستفادة من الصعوبات المالية. إن الظروف المالية الموجودة حالياً قد تم إنشاؤها من قبل نفس السلطات التي تحتجز ثروتها الآن كرهينة (كما يقول المثل العامي حاميها حراميها)

في الحقيقة، غالباً ما يحصل الأشخاص الموجودون في القمة على طوق النجاة عندما يغرق القارب، بينما يغرق الأشخاص الموجودون أسفل الهرم إلى القاع. ما حصل ليس حكراً على تركيا فقط بل إنها ظاهرة عالمية تتكرر حالياً بكثير من البلدان بل وحتى أصبحت واضحة للعيان نظراً إلى التغيرات في توزيع الثروة ولكن تم تلميعها لتبدو أنها أكثر قبولاً وبأنه ليس الأثرياء من لديهم قوارب النجاة وبأن الأناس البسيطة هي من تغرق

إنه انتعاش اقتصادي على شكل الحرف اللاتيني (كي) أي بأنه يتمخض عنه مسارات ونتائج مختلفة تلمس كافة مناحي الإقتصاد، أي الخريطة الإقتصادية ما قبل الكساد الإقتصادي تختلف ويصبح لديها مسارات مختلفة تشبه المسران أو اليدين الإثنتين اللتين تخرجان من خط حرف (الكي) باللاتينية أو الإنجليزية

استخدام النقود كسلاح

تبدو العملات الرقمية المركزية القابلة للبرمجة (بمعنى بأنه يمكن لطرف من السلطة أن يستعملها كورقة ابتزاز ويبرمجها بحيث يحدد ما تستطيع أن تشتري وما لا تستطيع أن تشتري) وكأنها ترقية تقنية فعالة للبنية التحتية النقدية الحالية وربما يكون هذا هو الحال في بعض المناطق من العالم ولكن يبدو أن البنية الأساسية للمال المركزي الرقمي بأننا في المراحل الأولى من عصر من شأنه أن يزيد من تسليح المال ضد الإنسان البسيط. تهاجم الأنظمة النقدية الحالية القائمة على أوراق البنكنوت المالية المواطنين العاديين من خلال خلق ضغوط تضخمية مستمرة

هذه الضغوط التضخمية المستمرة هي النتيجة المباشرة لعملية طباعة النقود المستمرة من البنك المركزي، وعمليات التدخل النقدية، وسوء إدارة الميزانيات المالية من قبل الحكومات المركزية

تسببت السياسة النقدية المتبعة في معاناة كبيرة للمواطن المعولم العادي بسبب زيادة تكاليف المعيشة باستمرار. أدت الهايبر مونيتايزيشن أي فرط ربط أية فئة من فئات الأصول إلى تحقيق أكبر قدر من الربح النقدي إلى أنه تحولت فئة الأصول بجمها تقريباً إلى أداة مالية تُستخدم كوسيلة لتوليد الثروة. وقد أدّى ذلك إلى حصول عدم مساواة في توزيع الثروة على الصعيد العالمي وأنتج تضخم في الديون العالمية إلى مستويات لم يسبق لها مثيل في التاريخ المسجل أو الحديث

لقد تم خداع الزبائن المستهلكين من خلال إيهامهم بأن كثرة النقود بعددها تعني ضرورةً ثروةً أكبر ولكن هذا خطأ كبير لأنه في الحقيقة بأن قمرة النقود الشرائية تنقص وتضعف. إن سعر منزلك لم يتضاعف في القيمة، بل إن النقود التي معك الأن تساوي نصف ثمن المنزل فقط، أي أن قيمة عملتك تدنت إلى النصف

إن التضخم الذي حصل وتمثّل في زيادة الأسعار لم يقابله زيادة وتضخم في رواتب الموظفين البسطاء حول العالم مما أدّى إلى ضغوط على الطبقتين المتوسطة والسفلى من المجتمع. والنتيجة هي زيادة متواصلة في الديون الفردية المقروضة من البنوك الخاصة والضغط النقدي على المستهلك العادي

مع بدأ البنوك المركزية إجراء تحول إلى العملات الرقمية للبنك المركزي (أو ما يسمى بالانجليزية سي بي دي سي)، قد يؤدي ذلك إلى تسبب البنوك المركزية بإعادة تعريف المبادئ التاريخية للنقد نفسه، أخشى بأن المال الرقمي سوف يصبح سلاح بيد الحكومات والبنوك المركزية ضد أصحاب هذه الأموال، وبأن الحكومات والبنوك المركزية سوف يستعملونها كأداة للسيطرة الإجتماعية والمراقبة ضد الشعب

أعتقد بأن هناك ثلاث نقط يجب مراقبتها عن قرب ورفضها لمنع ورفض تبني الأموال المسلحة (الأموال الرقمية التي تستطيع الحكومات استخدامها ضد شعبها)

النقطة الأولى هي قدرة الأموال الرقمية القابلة للبرمجة على أن يكون لها تاريخ انتهاء الصلاحية أو قدرة السلطات المركزية على حرق العملات الرقمية للبنوك المركزية بالقوة. سوف يشكل هذا سرقة إلى أعلى الدرجات وربما سنسمع مصطلحات تلميعية جديدة من السلطات المركزية كمصادرة الأصول الرقمية على سبيل المثال أو ما إلى ذلك. ومع ذلك فإن هذا المستوى من السلطة المركزية سيغير إلى الأبد ميزان القوى بين المواطنين والدولة

والنقطة الثانية هي قدرة السلطة المركزية على ربط نظام الدفع أو القدرة على الإستدانة بالوضع الإجتماعي للمواطن داخل المجتمع. سيكون ذلك، بكل بساطة، تسليح المال ضد أي معارضة أو فكر يتعارض مع فكر أو حكم السلطة المركزية. إن قدرة المواطن على المعارضة في أي مجتمع حر بشكل عام هي الوسيلة القانونية الوحيدة التي لديه لإحداث تغيير. إن غياب القدرة على المعارضة سيؤدي حتماً إلى تحوّل المجتمع إلى مجتمع غير حر. إن عملية ربط الولوج (النقدي) مركزياً

بالعملة الرقمية وربطه بنظام مكافأة وعقوبات حسب سماع المواطن لكلمة الحكومة وبأن يتبع أوامرها هو انتهاك واضح للعيان وتسليح للأموال ضد الفكر وحرية الكلام والتعبير

الجانب الثالث للمال الرقمي الذي يجب مراقبته هو قدرة الحكومة على فرض الرقابة أو تحديد أو تقليص القدرة على أخذ قروض في مناحي معينة من السوق. سيكون ذلك انتهاكاً وتحدياً لسيادة المال نفسه. إن التعريف حسب العقد الإجتماعي الجمعي عموماً يقتضي بأن أموالك هي لك وحدك، أي ملكاً لك، أي أصولاً لك. إن تقييد أو تحديد وصول المستهلك إلى أمواله من أجل الإستهلاك وصرف ثروته هو سلطة وتسلط من السلطات المركزية يجب علينا جميعاً أن نخشاها وأن نقاومها. بالرغم من التقنين والقوانين التي منعت الوصول إلى أسواق ومنتجات وخدمات محددة، إلا أن النقود بقيت مستقلة وسيادية إلى الآن ويجب احترام هذا الركن كركن أساسي من أركان الحرية. إن هذا الجانب الثالث باستطاعته تدمير مبدأ ومفهوم السوق الحرة

الخصوصية

يجب أن تظل الخصوصية خيلراً لحماية الفرد، وليس من الضروري إجبارها على الناس، دع الناس يتخذون قراراتهم بأنفسهم

الخصوصية هي القدرة على إنشاء حواجز وإقامة حدود لخلق مساحة للفرد. الأمر بيد الفرد حيث لكل فرد مطلق الحرية لتعريف وتحديد الحدود والفواصل التي يختارون

الحضارة في صراع مستمر بين ما هو أفضل للمجتمع وما هو أفضل للفرد. إن الكيانات الحقيقية الوحيدة في أية مجتمع هي الأفراد، بينما تنبع كل تجمعات وجمعيات وحكومات من مشاركات الفرد بها والتفاعل معها

الخصوصية تحمي الفرد من المجتمع

الخصوصية تخلق مساحة تسمح للإستقلالية الشخصية والإستقلالية الشخصية هي أساس الحقوق الفردية

الخصوصية المالية والشخصية هي عنصر حاسم في الحياة في المجتمع الحر. إن وقعت المعلومات الشخصية بالأيدي الخطأ فيمكن استخدامها كأداة قوية للتحكم والتلاعب والإستغلال، بينما تسمح الخصوصية للأفراد بأن يتخذوا قراراتهم بأنفسهم من دون إكراه

يجب أن يكون للأفراد في المجتمعات الحرة حدودهم الخاصة، وواقعهم الخاص بهم، خالي من تدخل الحكومة، والمراقبة، والسيطرة. تتطفل التكنولوجيات الشائعة حالياً في عالمنا بشكل كبير على المساحة الشخصية للفرد

يجب أن يكون الوصول إلى المعلومات الشخصية والمادية للأفراد تحت سيطرتهم وتصرفهم حصراً، لا بيد أطراف مرتبطة بالحكومة

الخصوصية والثقة متلازمتان فالخصوصية تعتبر مسألة ثقة، وانعدام الخصوصية يدل على انعدام الثقة. فالمجتمع السليم في الخصوصية السليمة وبالتالي فإن انعدام الخصوصية وافتقارها إلى الثقة لا يمكن أن يكون أساساً لمجتمع سليم. المجتمعات الصحية مبنية على التعاون، والتعاون الطوعي هو في حد ذاته ممارسةعلى الثقة

حقوق الخصوصية تعني أن الجماعات لا تستطيع أخذ بياناتك دون إذنك وموافقتك والإستفادة من هذه المعلومات لصالحها

تعتبر الخصوصية المالية أمراً حيوياً بالغ الأهمية لأن بإمكانها أن تكون الفرق بين البقاء على قيد الحياة والقمع الممنهج لمجموعة معارضة في بلد ذات حكومة استبدادية دكتاتورية. في غياب الخصوصية لا يملك الأفراد في المجتمع أي وسيلة للبقاء على قيد الحياة تحت تهديد الأنظمة القمعية

إن تاريخ البشرية حافل بالصراعات الدينية والسياسية والقبلية أين أدت تلك الصراعات إلى قيام جماعة حاكمة في السلطة بالإستيلاء على ثروة مجموعة أخرى أضعف منها، لقد رأينا مراراً وتكراراً كيف تتم مصادرة المدخرات المالية بل إنها تستخدم كسلاح تحكّم سلطوي قمعي

ولهذا السبب على وجه التحديد تحتفظ العديد من الشركات والمعارضين وجماعات حقوق الإنسان بحسابات خارج بلادها التي ينشطون ويقيمون فيها

بإمكان الخصوصية المالية السماح للناس بحماية مدخرات حياتهم عندما تحاول الحكومة مصادرة ثروة مواطنيها، سواء لأسباب سياسية أو عرقية أو دينية أو (حتى) لأسباب اقتصادية. إن الخصوصية المالية ضرورية جداً للحرية، وقد أظهرت الكثير من الحكومات حقيقة بأنها مستعدة لأساءة استخدام بيانات الخصوصية المالية الخاصة بالأفراد

نقود إرجوقتصادية (الإرجونوميك)

إن هدف تكنولوجيا بلوكتشين الإرجو هو خلق نقود إرجوقتصادية

الإرجوقتصاد هو التوجه العلمي المَعني بفهم التفاعلات بين البشر والعناصر الأخرى لنظام معين، وهي أيضاً المهنة التي تطبّق النظرية والمبادئ والبيانات والأساليب لتصميم وتحسين رفاهية الإنسان وأداء النظام بشكل عام

نرى مراراً وتكراراً انهيار الإقتصادات، وهؤلاء الذين بحوزتهم أدوات مالية يستذئبون على ثروة الناس البسيطة وقيمتها. هذا ليس إرجوقتصادي، إنها ممارسات افتراسية واحتكارية، ونحن بحاجة إلى أدوات أفضل من ذلك

ربما ستزعج المنافسة القوى المركزية (كالحكومات والبنوك المركزية)، وقد رأينا ذلك حتماً في تركيا. هذه الأدوات يجب أن تكون خاصة ومرنة ومقاومة للرقابة وآمنة ومفتوحة

ربما تعيش في مجتمع متطور وتظن بأن كل شيء على ما يرام، ولكن ليكن في علمك بأن البنوك المركزية تضخ السيولة في اقتصادنا، يعني بصورة مجازية تقوم البنوك بإفراغ كميات كافية من المياه كي لا تغرق السفينة. أتمنى أن تكون على حق بأن كل شيء على يرام، ولكنني أخشى بأنك مخطئ

ربما لا تفيدك الأدوات التي نبنيها اليوم، ولكن وليكن بمعلومك بأنها قد تكون قارب نجاتك غداً، هذا هو قصدي وغرضي من رسالتي وعملي في العملة المشفرة

من يجرأ على القول بأن العملات المشفرة ما هي إلا أداة للمجرمين والإرهابيين يجب عليه قبل أن يرمي الإتهامات جزافاً بأن يبحث عن كيفية تمويل هذه المنظمات وحمايتها ومن أين يستلمون شحنات التوريد والإستيراد. الجهل سام (الجهل ظلام)

غالباً ما يعاني أولئك الموجودون في القاع بشكل منفصل عن أولئك الموجودون في القمة والذين هم في الحقيقة مسؤولين عن معاناتهم، يجب التخلص من وكسر هذه الدائرة من الإستغلال الإقتصادي

الهدف من المال الإرجوقتصادي هو خلق أموال وعقود ذكية لجميع الأشخاص. أولئك الموجودون في القاع هم في أمس الحاجة إلى الأدوات التي نبنيها

مبادئ إيرجو الأساسية

سنحدد في هذا القسم المبادئ الأساسية التي يجب اتباعها لإنتاج النقود الإرجونومية

نستطيع أن نسمي ذلك بالعقد الإجتماعي لإرجو

في حالة انتهاك أي من هذه المبادئ بشكل متعمد، فإن البروتوكل الناتج لا يجب أن يسمى إيرجو

اللامركزية أولاً

يجب أن يكون إيرجو لامركزياّ قدر الإمكان. حاول دائماً أن تنمو وأن تتمدد

يجب على القائدين الإجتماعيين لحزب ما أو المبرمجين أو مصنعو الأجهزة أو منجمي العملات المشفرة أو الأموال أن يتجنبوا نقاط الفشل المركزية. يجب أن يكون لدى جميع الجهات الفاعلة والتي سيؤدي غيابها إلى تعطيل وظائف النظام يجب أن يكون لديها خطط طوارئ في حالة حدوث عطل وخلل في النظام

تنبع اللامركزية من التعلم عليها وتبنّيها. إن الأدوات التي نحن بصدد بناءها تحتاج إلى توثيق ويجب على الجماعة المشاركة الفعالة والنمو. علِّم الآخرين استخدام هذه الأدوات. الإنترنت هو محرك قوي للامركزية ويمكن أن يكون أداة قوية لتدريس اللامركزية من خلالها. لقد ولدت اللامركزية من التعليم عن طريق الطرفين سواء من طرف تطوير الأدوات أو من طرف المستخدمين

يجب تجنب السلوك الضار الذي قد يؤثر سلباً على أمان الشبكة وإذا ظهرت أطراف ضارة في حياة الإرجو فيجب على الجماعة أن يفكروا في كيفية تخفيف وتقليل درجة تأثيرهم. سيكون هناك دائماً من يسعون إلى نشر الفوضى أو الإستغلال، أو سوء استخدام أو استغلال سلطتهم. ما هو الجواب لذلك؟ التعليم. يجب تعليم

المستخدمين حماية أنفسهم، والتعرف على الجهات الضارة وتجنب العمل معهم والتعاون من أجل تقليل أثر هذه الجهات الضارة.أود أن أشجع جميع أفراد المجتمع على السعي الدائم للتعلم، واعتماد الأدوات والمساعدة والتعليم بشكل أو بآخر. يولد المجتمع القوي من خلال التعاون القوي

متوفرة ولا تحتاج إلى إذن وآمنة

لا يقيد بروتوكول الإيرجو أو يحدد طرق استخدامات الفئات ضمنه. إن هذا ضروري لبقاء البروتوكول مرناً. نحن ندعو إلى التعاون والتجارة والقيم الإنسانية، ولكننا بنفس الوقت لا نجبرها على أحد وإلا سيتطلب ذلك سلطة مركزية. للمطورين الحرية في تطبيق أي لوجيك أو منطق يرونه مناسباً، متحملين بذلك المسؤولية الأخلاقية والقانونية لتطبيقاتهم

يجب أن يكون الكود أو البروتوكول الأساسي متاح بشكل تام وشفافاً بالكامل.
يجب أن يكون كل سطر قابلاً للتدقيق وشفافاً بالكامل، مما يمنع التلاعب ويؤدي إلى بناء مرونة لامركزية. إن بروتوكول إيرجو ملتزم كونه (أوبن سورس) أي كوده أو برمجته مفتوحة ومتاحة بالكامل لتظل موثوقاً بها، وهذه الثقة يجب أن تكون موضع تدقيق وقابلة للتحقق منها بشكل دائم

يمكن لأي شخص الإنضمام إلى الشبكة والمشاركة في البروتوكول دون إذن. على عكس النظام المالي التقليدي فإن عمليات الإنقاذ (البيل آوتز) أو القوائم السوداء أو أي شكل آخر من أشكال التمييز ليست ممكنة على المستوى الأساسي لبروتوكول الإيرجو، ويجب التقليل إلى الحد الأدنى من الفساد الداخلي أو الإستفادة بسبب الواسطة أو المعارف الداخلية

الإيرجو ملتزمة بتقديم أدوات خصوصية لمن يرغبون باستخدامها. يجب أن يكون هذا خياراً طوعياً في حال أراد المستخدم استخدام آليات لتعطيل الإتاحة العامة لبياناته

ضمن نطاق سلطته، يجب أن يتحمل المستخدمين المسؤولية كاملةً عن أخلاقيات وشرعية هذه الأعمال

يلتزم الإيرجو بأفضل الممارسات الأمنية. هذا الإلتزام دائم لمنع الهجمات على الشبكة والحفاظ على الخصوصية وحماية القيمة بشكل متسلسل خلال توصيل الشبكة على الإنترنت

تم إنشاؤها للناس العادية

تلتزم إيرجو بأن تكون أداة للناس العادية. إيرجو هي منصة للناس العادية البسيطة، ولا ينبغي التعدي على مصالح الناس لصالح أطراف كبيرة، وذلك يعني على وجه الخصوص يجب منع حدوث مركزية في التعدين. يجب أن يكون باستطاعة الناس العادية المشاركة في البروتوكول عن طريق تشغيل عقدة كاملة وتشغيل كتل تعدينية. ستعمل (البوست أوتوليكوس في1 إيرجو) على توزيع معدل ال(هاش ريت) على أحواض البلوكس (البولز)

تلتزم الإيرجو ببناء أنظمة (ايكو سيستمز) توفر أدوات مصممة لمساعدة الأشخاص العاديين. إن التبادل نظير–نظير (البير تو بير) يتعرض للتهديد المستمر من خلال تبادل السلطة المركزية–للمواطن. تهدف الإيرجو إلى تشجيع استخدام الأدوات والتعليم المجتمعي من أجل تمكين وتقوية الناس العادية

منصة للأموال التعاقدية

إيرجو هي الطبقة الأساسية للتطبيقات المبنية فوقها. إنها مناسبة للعديد من التطبيقات، ولكن تركيزها الأساسي ينصب على توفير طريقة فعالة وآمنة وسهلة لتنفيذ العقود المالية. تلتزم إيرجو ببناء شبكة أساس متينة تعمل باستمرار على

التحديث والإبتكار. الهدف من الأموال التعاقدية هو إنشاء نظام لا يتم تجاوزه عن طريق تكاليف ورسوم مرتفعة للمستخدم. لكي تبقى النقود إيرجوقتصادية، يجب أن تكون التكلفة جذابة ومناسبة. ستساعد إيرجو في التأطير واستخدام الأدوات لكي يبني وينفذ الأشخاص عليها من أجل تحقيق أقصى قدر من المنفعة والإستخدام للأموال التعاقدية

تركيز طويل الأمد

يجب أن تركز جميع جوانب تطوير الإيرجو على منظور طويل الأمد. تم إطلاق الإيرجو خلال شتاء الكريبتو (أو البير ماركت)، إن هدف وغاية مبرمجي بروتوكول الإيرجو هو إبطال شروط السوق قصيرة المدى. سوف يكون هناك دائماً أولئك الذين همهم الأول والوحيد هو الربح السريع وبالتالي يركزون على المدى القصير، بينما سيكون هناك أيضاً أولئك الذين يأتون من أجل المبدأ

إن العقود الذكية للأفراد هي مفهوم (اوبن سورس) أي كودها مفتوح المصدر ومتاح لتوفير نظام قادر على تمكين وتقوية الإنسان العادي. الهدف هو أن يظل الإيرجو مرناً وقابلاً للتكيف وآمناً خلال سفر سفينة الإيرجو عبر الزمان الطويل

بما أنه تم تصميم إيرجو كمنصة، فإن التطبيقات التي سيتم إنشاؤها على فوق بروتوكول إيرجو يجب أن تستمر أيضاً على المدى الطويل. هذه المرونة والقدرة على البقاء على قيد الحياة لفترة طويلة من الزمن قد تمكّن إيرجو من أن يصبح مخزناً جيداً للقيمة وآلية لمساعدة الإنسان العادي

يجب أن ننظر دائماً أبعد من أنوفنا، والتفكير في المستقبل. ما هي الأدوات التي بإمكاننا إضافتها؟ كيف بإمكاننا أن نتحسن؟ ما هي المخاطر؟ كيف يمكننا الإستعداد للآتي؟

هذه النظرة طويلة الأمد يجب ألاّ تموت حتى يبقى الإيرجو حي. وُلد الإيرجو في شتاء الكريبتو عندما بدأ الكثيرون بالفعل في استبعاد مستقبل الأنظمة الموزعة وقدرتها على خلق القيمة، وبالرغم من ذلك فقد تحملنا وواصلنا البناء

في كثير من الأحيان، يضحي الناس بالنمو طويل الأمد من أجل الإثارة قصيرة المدى. ستأتي الأوقات الجميلة، وستأتي أيضاً الأوقات الصعبة. إذا كان محتمّاً على إيرجو أن يدوم، يجب أن يكون عندنا مبدأ وأن نخلق قيمة على أسس متينة

من هو كوشتي

ألكساندر تشوبُرنوي (الملقب أيضاً باسم كوشتي) هو المطوّر الأساسي لمنصة إيرجو، وقد كان ناشطاً في تطوير تكنولوجيا البلوكتشين والعقود الذكية منذ عام 2011. كان مطوراً أساسياً ل(إن إكس تي) وقد بدأ (سمارت كونتراكت كوم وأصبحت الآن تشينلينك) مع سيرجي نازاروف في عام 2014، وهو باحث في (آي أو إتش كي) بأكثر من 20 ورقة أكاديمية. عندما عمل على ال (إن إكس تي) بدأ إطار بسيط جداً من البولكتشين اسمه (سكوريكس). حظي هذا المشروع باهتمام تشارلز هوسكينسون (مؤسس كاردانو)، وكاردانو، بالإضافة إلى الشريك المؤسس لشركة إيثيريوم، حوالي منتصف خريف 2015 ومن ثم انضم إلى ال (آي أو إتش كي) في يناير 2016

ملاحظة حول اقتصاد عملة الإيرجو

تم إطلاق منصة الإيرجو بشكل عادل (فير لونتش) إذ لم يكن هناك أي عرض أولي للعملة أو ال(آي سي أو) ولم يكن هناك أي عملة مسبقة التعدين لمؤسسي المنصة. كانت اللامركزية والإنصاف لنظام نقدي نظير لنظير (بير تو بير) هي الأولوية في المقام الأول. تم تعيين خزينة المؤسسة لتكن بنسبة 4.37 بالمئة من

إجمالي عملات الإيرجو القابلة للتعدين، وليس من الممكن تغيير وزيادة العناصر الأساسية لإقتصاد العملة